المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/QVQV7666
Volume 2 Issue 7
N :9 July 2026
ISSN : 3119-6411

المشاركة الانتخابية في المغرب قراءة إحصائية في حقيقية مفهوم الأغلبية

الباحث : الحسين أحمد مفتاح
طالب باحث بسلك الدكتوراه القانون العام والعلوم السياسية
كلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية – جامعة القاضي عياض مراكش.

الملخص:
في العادة، كلما برزت في ساحة الشأن العام معالم تنظيم انتخابات عامة، تظهر نقاشات كثيرة حول عدد من الاصطلاحات والأرقام، والتي تعبر - حسب زاوية النظر إليها - عن مفاهيم وغايات تفسر بها النتائج الانتخابية. ومن جملة هذه المفاهيم ما ترمز إليه مسألة المشاركة الانتخابية، وانعكاسها على دلالة مفهوم الأغلبية.
وبناء على ذلك، تذهب الدراسة إلى كشف العلاقة بين المفهومين في جوهرهما الحقيقي، وعلاقتهما داخل النسق الانتخابي، من خلال تحليل أوجه التأثير المتبادل بين المشاركة الانتخابية في المغرب ومفهوم الأغلبية، على ضوء بعض الإحصاءات الرسمية المعلن عنها عقب تقديم النتائج النهائية لإحصاء السكنى والسكان في المغرب برسم إحصاءات سنوات (2004 - 2014 - 2024)، ثم على ضوء الانتخابات الرسمية التي نظمتها الدولة برسم سنوات (2007 - 2011 - 2016 - 2021).

الكلمات المفتاحية :
المغرب - الديموقراطية - الانتخابات - الإحصاء - المشاركة الانتخابية - الأغلبية .

ABSTRACT
USUALLY, WHENEVER THE FEATURES OF ORGANIZING GENERAL ELECTIONS EMERGE IN THE PUBLIC SPHERE, NUMEROUS DISCUSSIONS ARISE REGARDING A NUMBER OF TERMS AND FIGURES, WHICH—DEPENDING ON THE PERSPECTIVE FROM WHICH THEY ARE VIEWED—REFLECT CONCEPTS AND OBJECTIVES USED TO INTERPRET ELECTORAL OUTCOMES. AMONG THESE CONCEPTS IS THE ISSUE OF ELECTORAL PARTICIPATION AND ITS REFLECTION ON THE MEANING OF THE CONCEPT OF THE MAJORITY.
ACCORDINGLY, THIS STUDY AIMS TO UNCOVER THE RELATIONSHIP BETWEEN THE TWO CONCEPTS IN THEIR TRUE ESSENCE AND THEIR CONNECTION WITHIN THE ELECTORAL SYSTEM, BY ANALYZING THE ASPECTS OF MUTUAL INFLUENCE BETWEEN ELECTORAL PARTICIPATION IN MOROCCO AND THE CONCEPT OF THE MAJORITY, IN LIGHT OF SOME OFFICIAL STATISTICS ANNOUNCED FOLLOWING THE PRESENTATION OF THE FINAL RESULTS OF THE HOUSING AND POPULATION CENSUS IN MOROCCO FOR THE YEARS (2004 – 2014 – 2024), AND THEN IN LIGHT OF THE OFFICIAL ELECTIONS ORGANIZED BY THE STATE FOR THE YEARS (2007 – 2011 – 2016 – 2021)

KEYWORDS
MOROCCO – ELECTIONS – STATISTICS – ELECTORAL PARTICIPATION – MAJORITY.

مقدمة:

إن الانتخابات في صورتها العامة، تعد محطة حاسمة في مسار الديموقراطية، وقد تظهر الانتخابات في هذه الصورة كحدث عام تنتج عن طريقه نخب تسيير جديدة، مقابل أفول قوى كانت سائدة، أو تسفر نتائجها عن استمرار الموازين على حالها السابق، لتطوى صفحة هذه المحطة في انتظار فتحها من جديد بعد سنوات.

لكن حقيقة هذه المحطة لا يمكن اختصارها في مجرد يوم متميز في الدولة، يصوت فيه مواطنون، على آخرين مرشحين، أو اختزال أفراح هذا اليوم في كونها لحظة موسمية عابرة وفقط، ذلك أن كل هذه التفاصيل، في جوهرها العميق، تنبني على أرقام ضخمة وبيانات، ومؤشرات وجب الوقوف عندها لفهم منطلقات هذه اللحظات الموسمية التاريخية التي تجسدها فترات الانتخاب.

فالانتخابات ترتبط بإحصاء سكان الدولة، لتجهيز البلاد وتصميم تقطيعاته الانتخابية، وإعداد الدوائر والمراكز الانتخابية، ورسم خارطة طريق الانتخابات محليا وجهويا ووطنيا، لضمان التوزيع الأنسب للتمثيليات، وهو أول مؤشر إحصائي تنطلق منه الانتخابات.

بعد ذلك تشرع الدولة في حصر اللوائح الانتخابية العامة ، وذلك بإلحاق طلبات التسجيل الجديدة ، والتشطيب على المتوفين أو الراغبين في ذلك من المواطنين الأحياء، وإلحاق طلبات نقل القيود من الأماكن الأصلية إلى الدوائر الجديدة، وهذه العملية من أقوى المراحل التي تقوم بواسطها إدارة الانتخابات التي غالبا ما تكون وزارة الداخلية، بإعداد المؤشر الأساسي الثاني الذي تؤطر به العملية الانتخابية، وهو مؤشر عدد المسجلين الرسميين في اللوائح الانتخابية العامة النهائية.

عند اكتمال بناء هذا الركن، تدخل إدارة الانتخابات إعداد المؤشر الأساسي الثالث، المتعلق بوضع الترشيحات، حيث يتم تسجيل ترشيحات المواطنين الراغبين في التباري على المقاعد الانتخابية، انطلاقا من وضع طلباتهم أمام الادارة المختصة المكلفة بذلك، داخل العمالة أو الاقليم المنتمى إليه، وبتصميم هذا المؤشر تكون العملية الانتخابية شبه جاهزة للأجرأة والتنفيذ.

ومقابل هذه المؤشرات تقوم إدارة العملية الانتخابية بوضع مكاتب التتبع والمراقبة الرسمية، التي تواكب هذه العملية ، وتتولى مهام تجميع النتائج الأولية لمستويات تقدم التصويت، ونتائج فرز الأصوات على الصعيدين المحلي والجهوي، والتي تجمع لتعطي الناتج النهائي على المستوى الوطني ، انطلاقا من محاضر المراكز المذكورة والتي تشمل مختلف التقارير حول سير العملية الانتخابية، بما في ذلك ملاحظة رؤساء المراكز.

أما بعد نهاية الانتخابات فتجمع هذه المؤشرات كلها، ويتم وضعها في قالبها النهائي، الذي تعلنه وزارة الداخلية وفق بيانات وبلاغات رسمية، تعمم في شكل إحاطة شاملة، وتقدم من خلالها المستويات الأخرى من المؤشرات والإحصاءات الانتخابية.

ومن بين المؤشرات التي يتم إعلانها هنا، نسبة المشاركة الفعلية في الانتخابات، وعدد المصوتين، وعدد المسجلين في اللوائح الانتخابية، ثم عدد المقاعد المتحصل عليها وطنيا بالنسبة لكل حزب أو جهة سياسية متبارية.

ومن خلال هذه التفاصيل، سنركز في تحليل هذه الدراسة على بينة مفاهيمية مستسقاة من هذه المؤشرات، باعتبارها جوهر الدراسة الأصيل، الذي سيتم تفكيك شبكتها العلائقية، لفهم مختلف التأثيرات الموجودة بين عناصرها ضمن النسق الانتخابي.

انطلاقا منه ستقف الدراسة عند تعريف **الانتخابات** أولا لكون هذا المفهوم، بمثابة الإطار العام للدراسة، إذ تعتبر الانتخابات أحد روافد الديموقراطية ، القائمة على شروط التنافس السياسي بين الأحزاب على مراكز السلطة والقرار، والانتظام والنزاهة، وفق طرح أنتونيو غيدنز وصامويل هينغتون[449].

449 عبد الإله سطي ، وظيفة العملية الانتخابية والمسألة الديموقراطية في المغرب ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2022، الصفحة 39.

والانتخابات بشكل مباشر، تعبر عن المشاركة السياسية، إذ عن طريقها يتم اختيار القادة السياسيين، وتحديد الاختيارات السياسية والحسم في القضايا المصيرية، ويعني ذلك أن الانتخابات، هي عملية الاختيار التي يفعلها الناخب بين الحين والآخر، وفق الضوابط الدستورية والتشريعية التي تحددها الدولة، من أجل اختيار من يمثلهم في المؤسسات الدستورية.[450]

المشاركة الانتخابية : يرتبط مفهوم المشاركة الانتخابية بالمشاركة السياسية، التي يراد بها مختلف الأنشطة التي يقوم بها الأفراد بقصد التأثير على صنع القرار الحكومي، بشكل فردي أو جماعي، سواء بطريقة منظمة أو عفوية، بصورة متصلة أو متقطعة، سلما أو عنيفا، شرعيا أو غير شرعي، فعال أو غير فعال، أو كما جاء عند مايورن واين، أي فعل طوعي ناجح أو فاشل، منظم أو غير منظم أو عرضي أو متواصل، بغاية التأثير في انتقاء السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة، واختيار القادة السياسيين.[451]

كما أن المشاركة السياسية، يمكن أن تنعكس في شكل مساهمة المواطنين في نظام الحكم ومشاركتهم في حركة النظام السياسي [452]، وأما المشاركة الانتخابية، فيمكن أخذها من زاوية الانخراط الفعلي في العملية الانتخابية، سواء تعلق الأمر بالتسجيل في اللوائح الانتخابية ، أو التصويت المادي خلال العملية الانتخابية، وتتجلى دلالة المفهوم، في إقدام المواطن على التعبير على رأيه خلال العملية الانتخابية، سواء بالتصويت أو الامتناع عن التصويت، ذلك أن رأيه في صورتيه الايجابية والسلبية، تعد مشاركة انتخابية في معانيها الدقيقة. باعتبارها الصيغة العامة الوحيدة التي تحقق شرعية التداول على السلطة.[453]

أما مفهوم الأغلبية ، فقد كان لوقت من الزمن محط اهتمام واسع للمفكرين، ودارسي النظم السياسية على اختلافها، سواء تعلق الأمر بالبلاد الغربية أو الإسلامية، ومن بين هؤلاء المفكرين ، محمد الطالبي الذي سلط الضوء على المفهوم، من خلال كتابه الدولة الأغلبية [454]، ويراد بالأغلبية في هذه الدراسة، نسبة الرأي الغالب من صور الأغلبية المتعددة، والتي يمكن أن تعني الأغلبية البسيطة، أي أكثر من نصف المشاركين، أو الأغلبية المطلقة ، أي أكثر من نصف المشاركين المؤهلين، وترتبط بالأغلبية المؤهلة، التي تعني عتبة أكبر من الأغلبية البسيطة، ثم الأغلبية النسبية أو الأكثرية، التي تعني الخيار الأكبر من بين جميع الاختيارات المتاحة.[455]

ويرتبط هذا المفهوم بالديموقراطية، من حيث مسألة حكم الأغلبية، ذلك أنه القاعدة العليا لاتخاذ القرار في نظمنا الديموقراطية.[456]

إشكالية الدراسة:

شهد المغرب منذ فجر الاستقلال تنظيم الكثير من الاستحقاقات الانتخابية، على المستويين المحلي والوطني، إضافة إلى التصويت الخاص بالاستفتاءات على الدستور.

وبالرغم من تعدد الاستحقاقات الانتخابية التي تشكل مجمل التراكم الانتخابي في المغرب، وعطفا على النتائج الضخمة التي تتولى وزارة الداخلية تجميعها بدقة من مراكز التصويت، والتي تشمل نسب المشاركة الفعلية في الانتخابات، فإن تساؤلا بالغ الأهمية يظل قائما حول مدى حقيقة هذه النتائج في التعبير عن المشاركة الفعلية للمواطنين، ومدى عكسها لمفهوم الأغلبية كأساس

محمد باسك منار ، سمات السلوك الانتخابي للطبقة الوسطى بالمغرب، دراسة ميدانية، مركز تكامل للدراسات والابحاث، الصفحة 08.450

451 انظر أ.د حسين علوان البيج ، المشاركة السياسية الأهمية ن الأنماط، الأبعاد ، مجلة إصدارات استراتيجية، المركز الديموقراطي العربي، 2020، الصفحة 09.

452 سعيد شكاك ، المشاركة السياسية للشباب بالمغرب وسؤال التمكين ، المستقبل العربي ، العدد 523، شتنبر 2022، الصفحة 43.

453 راجع محمد أمزيان ، المشاركة في الانتخابات العامة بين التأطير الفقهي والدراسات الإبستيقراطية : مقاربة مقاصدية أخلاقية ، مجلة الأخلاقيات الإسلامية، 2024، الصفحة 02.

454 محمد الطالبي ، الدولة الأغلبية ، السلسلة الجامعية ، دار الغرب الإسلامي ، 1995، الصفحة

455 STEPHANIE NOVAK - MAJORITY RULE PHILOSOPHY COMPASS 9/10 (2014): 681–688, 10.1111/PHC3.12164 - P681 .

456 EARLY DRAFT - MAJORITY RULES IN CONSTITUTIONAL DEMOCRACIES. SOME REMARKS ABOUT THEORY AND PRACTICE - PASQUALE PASQUINO NYU-CNRS - COLLEGE DE FRANCE 14.V.2009 P3

للشرعية الديمقراطية. وهو ما يستدعي من الدراسة قراءة تحليلة للمعطيات الإحصائية الرسمية قصد فحص حدود ما تمثله الأرقام لمفهوم الأغلبية، في سياق الديموقراطية المغربية.

فهل يمكن التسليم بأن نسب المشاركة الرسمية المعلن عنها، تعبر حقيقة عن مختلف صور المشاركة الانتخابية؟ وكيف يمكن قراءة مفهوم الأغلبية استنادا إلى المعطيات الإحصائية المتعلقة بالمشاركة، سواء تعلق الأمر بعدد المسجلين في اللوائح الانتخابية، أو من حيث الإقبال الفعلي والاستجابة للتصويت؟ وبناء على ذلك، هل يمكن القول أن الأغلبية المعلن عنها انتخابيا تجسد فعلا الإرادة الشعبية الحقيقية واقعيا؟

الاختيار المنهجي:

ستعتمد الدراسة على اختيار منهجي متنوع مؤسس على :

المنهجين البنيوي والوظيفي، حيث يتم تفكيك البنية الأساسية لكل البنيات الإحصائية، للوقوف عند حقيقة وظائفها ضمن ذات النسق، بالإضافة إلى تناول تأثيراتها في التأسيس لمفهوم الأغلبية.

مع التركيز على مقومات المنهج التاريخي، نظرا لكمية المراجع الإحصائية ذات الصبغة التاريخية التي سيتم تحليلها في سياقها الزمني الذي ظهرت به، بالاعتماد على تقنيات تحليل المضامين، لتحليل المؤشرات والأرقام الواردة بها ، وتحليلها لتشكيل بنية الدراسة.

أهمية الدراسة :

تنبثق أهمية الدراسة من راهنية موضوع تأثير المشاركة الانتخابية في بناء مفهوم الأغلبية في المغرب، كمؤشر محوري يعكس حقيقة دينامية النظام الديموقراطي، وكوسيلة يقاس بها مستوى تفاعل المواطن مع نشاط الدولة، بحيث تعتبر الدراسة محاولة نوعية لتفكيك العلاقة بين الأرقام الإحصائية الرسمية، وتقاطعها مع مفهوم الأغلبية الذي يشكل جوهر الشرعية الانتخابية والديموقراطية.

ومن حيث الأهمية العلمية للدراسة، فهي تحاول أن تنشط النقاش الأكاديمي حول تأثير المؤشرات الانتخابية على الديموقراطية، وإحياء التفكير في جدية فحص المفاهيم السياسية، وإعادة صياغتها في صور تعكس الواقع بالمعنى الدقيق للكلمة.

وعمليا تحاول الدراسة أن تقدم منطلقا جديدا لصناع القرار، من أجل العمل على الرفع من جودة ودقة المؤشرات الانتخابية، وتطوير أو تحسين مشاركة المواطن الحقيقية في العملية الانتخابية، بما يمكنه أن يعزز الثقة في المؤسسات المنتخبة ويقوي شرعيتها التمثيلية.

أهداف الدراسة :

1. تحليل حقيقة نسب البنية الديموغرافية المغربية، واستخراج نسب المواطنين الموجودين في السن القانونية لتفعيل حق التصويت.
2. تحليل حقيقة نسبة المواطنين المتواجدين فوق سن 18 سنة، المخول لهم تفعيل حق التصويت، ومقابلتها مع نسب المسجلين الرسميين في اللوائح الانتخابية العامة.
3. تحليل حقيقة نسب المشاركة بالنسبة لعدد المسجلين في اللوائح الانتخابية، ومقابلتها مع عدد المواطنين المخول لهم تفعيل حق التصويت المتواجدين فوق 18 سنة.
4. تحليل مفهوم الأغلبية على ضوء النتائج المتوصل إليها، بإبراز نسب المشاركين الحقيقيين في الانتخابات، ومقابلتها مع نسب الممتنعين أو المشاركين مشاركة سلبية، أو الصامتين، أو المعارضين، وهم مجمل الفئة التي لم تدل بأصواتها في الانتخابات.

وللإجابة عن إشكالية الدراسة، وبقصد تحقيق أهدافها المعلنة أعلاه، فإن الدراسة ستنطلق منهجيا، من تحليل أرقام وإحصاءات السكان والسكنى الرسمية ، ومقابلتها بأرقام وإحصاءات المسجلين الحقيقين في اللوائح الانتخابية العامة النهائية

بالمغرب (**المطلب الأول**)، على أن يتم تحليل هذه الأرقام بمقابلتها بأرقام ونسب المشاركة الانتخابية المصرح بها رسميا، وعلى ضوئها استخراج الصورة الحقيقية لمفهوم الأغلبية. (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: قراءة في أرقام إحصاء السكان وأرقام المسجلين في اللوائح الانتخابية بالمغرب.

سيقدم هذا المطلب، تحليلا للبنية الإحصائية الديموغرافية المغربية بناء على الإحصاءات الرسمية الأخيرة للمملكة، (**الفقرة الأولى**) ، وبعدها سيقدم تحليلا لمقابلة نسبة الفئة المتواجدة في السن القانونية لتفعيل حق التصويت بنسبة المسجلين في اللوائح الانتخابية. (**الفقرة الثانية**).

الفقرة الأولى: قراءة في البنية الإحصائية الرسمية المغربية.

إن الإحصاء هو مجموعة من العمليات النظرية والطرق العلمية، التي تبحث في عمق البيانات التي يتم تجميعها عن طريقه، وتحليلها واستخدامها في التنبؤ أو التقرير ، وتصميم القرارات[457] ، ويمكن أن تفعل الطرائق الإحصائية ، لدراسة وتحليل مختلف المواضيع ذات الأهمية في الدولة، ومنها على سبيل المثال الإحصاءات الديموغرافية التي تباشرها الدولة بين الفينة والأخرى، وتعرف المندوبية السامية للتخطيط المغربية الإحصاء العام للسكان والسكنى بكونه : مجموع العمليات التي يتم بموجبها تجميع واستغلال وتحليل ونشر المعطيات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، وكذا ظروف السكن المتعلقة بمجموع السكان القاطنين بالمملكة المغربية في تاريخ مرجع الإحصاء.[458]

ويؤثر تعداد السكان على الخريطة الانتخابية في مختلف دول العالم ، وخاصة على طرائق التقطيع الانتخابي، بحيث يرتكز هذا الأخير على توزيع الحصيص السكاني على التراب الوطني، مما يستوجب ملاءمة الدوائر الانتخابية مع التكتل الديموغرافي وفق آخر البيانات المسجلة، كما أنه يتيح تتبع مستويات نمو وتراجع الفئات الراشدة التي لها أن تفعل ممارسة حقها في التصويت والترشح الانتخابيين .[459]

وما يهمنا في هذه الدراسة ، هو النقطة الثانية بالتحديد، حيث أن هذا المحور سيقدم قراءة في البنية الديموغرافية الإجمالية للمملكة المغربية ، برسم العمليات الإحصائية الثلاث الأخيرة، المتعلقة بسنوات (2004 – 2014 – 2024) ، والتي سيتم تحليل بياناتها للوقوف عند حقيقة عدد المواطنين المخول لهم قانونا تفعيل حقهم في التصويت من جهة ، والترشح من جهة أخرى. وبناء عليه ، سيقدم الشكل التالي المؤشرات الرقمية للبنية الديموغرافية للسكان المغاربة .

457 كامل فليفل، فتحي حمدان ، الإحصاء ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن 2013، بداية من الصفحة 13.

458 CONCEPTS ET DEFINITIONS - RGPH 2024 (WWW.HCP.MA)

459 LOCAL ELCTION OFFICIALS GUIDE TO REDISTRICTIND – U.S ELCTION ASSISTANCE COMMISSION V10 2021 - P4.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/QVQV7666
Volume 2 Issue 7
N :9 July 2026
ISSN : 3119-6411

الشكل 01 : الإحصاءات الرسمية لسكان المغرب بالمليون نسمة لسنوات: (2004 – 2014 - 2024) .

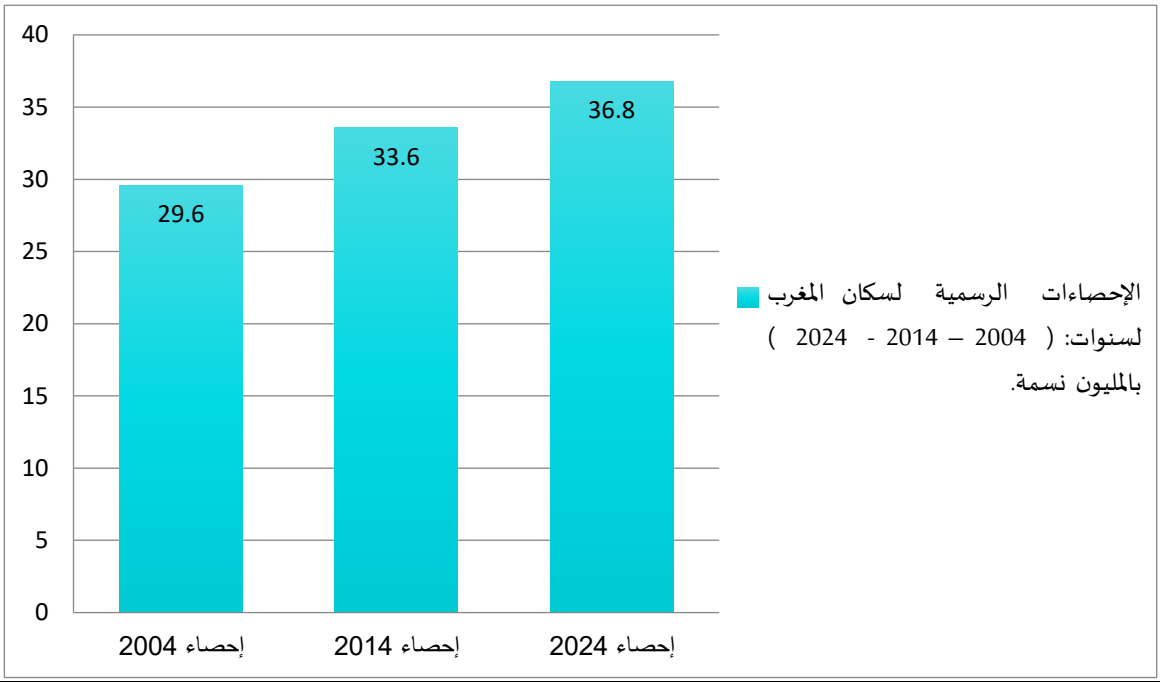

المصدر: تجميع معطيات من الاحصاءات الرسمية للسكنى والسكان برسم السنوات المذكورة – منشورات المندوبية السامية للتخطيط.

من خلال تتبع النتائج الخاصة بآخر عمليات الإحصاء في المغرب، سنجد أن المندوبية السامية للتخطيط، قد أعلنت في عملية إحصاء سنة 2004،أن عدد سكان المغرب بلغ ما مجموعه : (29.680.069 نسمة)460 ، وأعلنت عقب نهاية عملية إحصاء سنة 2014، على أن عدد سكان المغرب ارتفع إلى مستوى (33.610.084 نسمة)461 ، أما العملية الإحصائية لسنة 2024، فقد أعلنت المندوبية أن تعداد سكان المغرب بلغ ما مجموعه (36.828.330 نسمة).462

ولفهم بنية هذه الأرقام الضخمة فإنه يلزم تحليل تقسيماتها الجزئية، بالرغم من التعقيدات التي قد تنتج عن عدم كفاية بعض البيانات، أو عدم دقتها، إلا أنه سيتم الاعتماد فقط على الجدول الإحصائي الرسمية المصرح به في البوابة الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط.

فبناء على بنية الهرم الديموغرافي المغربي برسم إحصاء سنة 2004، يمكن ملاحظة أن الفئة السنية أقل من خمس سنوات تشكل ما نسبته (9.9 %)، وأن الفئة السنية بين 5 و14 سنة تشكل ما نسبته (21.4 %)، في حين تشكل نسبة الفئة السنية بسن 14 و54 سنة ما نسبته (58.1 %)، مقابل نسبة (20.5 %) للفئة السنية فوق 54 سنة.463

أما بقراءة البنية الديموغرافية لسنة 2014 ، والتي بلغ عددها ما مجموعه : 33.610.084 نسمة (100 %) من ساكنة المغرب ، فنجد أنها مقسمة إلى مجموعة من التصنيفات، ومنها أن الفئة أقل من 06 سنوات تشكل (12.1 %) من إجمالي

460 RGPH 2004 : WWW.HCP.MA

461 RGPH 2014 : WWW.HCP.MA

462 RGPH 2024 : WWW.HCP.MA

463 RGPH 2004 - CARACTERISTIQUES DEMOGRAPHIQUES : WWW.HCP.MA

الساكنة، بينما تشكل الفئة بين 06 و 14 سنوات نسبة (16.1 %)، ويمكن تسجيل هيمنة الفئة بين 15 و59 سنة بنسبة (62,4 %) ، مقابل (9.4%) للفئة فوق سن 60 سنة.[464]

وبتحليل البنية الديموغرافية لسنة 2024، والتي بلغ مجمل الساكنة المغربية فيها ما مجموعه 36.828.330 نسمة (100 %) من ساكنة المغرب، فيمكن ملاحظة التقسيم الجزئي لمختلف الفئات العمرية المشكلة لمجمل الحصيص، حيث تشكل الفئة بين 15 و59 سنة نسبة (59.70 %)، والفئة فوق 60 سنة نسبة (13.80 %) ، مقابل (26.50 %) للفئة دون 15 سنة.[465]

وللوقوف عند نسبة الحصيص المؤهل قانونا للتصويت ضمن العدد الإجمالي للسكان، يمكن الانطلاق من نص الفصل 30 من الدستور ، الذي يمنح للمواطنين والمواطنات على حد السواء، ممارسة الحق في التصويت، وفي الترشيح للانتخابات ، شرط بلوغ سن الرشد القانونية، والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية.[466]

وبخصوص سن التصويت فهو يختلف عن سن الترشيح، فحق التصويت مرتبط بسن الرشد العام، الذي حددته مدونة الأسرة في مادتها 19 في بلوغ المواطن سن 18 سنة ، ويمكن ملاحظة أن هذا السن هو المعتمد فعليا في المغرب لتفعيل حق ممارسة حق التصويت، حيث أن قرارات وزارة الداخلية الرامية إلى تنظيم التواريخ المتعلقة بإجراء مراجعة اللوائح الانتخابية العامة، في استنادها للقانون 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال الوسائط السمعية البصرية العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، كما وقع تتميمه وتغييره، تخول لكل مواطن بلغ سن 18 سنة حق التسجيل في اللوائح الانتخابية العامة، لاعتبارات أن أول باب يدخل منه المواطن نحو مخاضات الانتخابات هو التسجيل في اللوائح الانتخابية، وهو أمر غير متاح لكل الفئات أقل من سن 18 سنة[467].

وبما أن الانتخابات برسم سنة 2026 لم تجر بعد، فإن الدراسة ستركز على الحصائل التي أعلنت قبل سنوات، وبالعودة لبنية الهرم الديموغرافي المغربي برسم إحصاء سنة 2004، وعلى اعتبار نصي المادتين المذكورتين ، يمكن ملاحظة أن الفئة السنية المخول لها قانونا التصويت ، على اعتبار سن الرشد محدد في بلوغ المواطن لسن 18 سنة كما تم بيانه أعلاه، تمثل ما نسبته (62.4%) من مجموع سكان المغرب، أي بما مجموعه (18.527.363 مليون نسمة)، مقابل نسبة (37.6 %) والتي تمثل مختلف الفئات السنية أقل من 18 سنة بما مجموعه (11.152.706 مليون نسمة).[468]

أما تحليل بنية الهرم الديموغرافي المغربي برسم إحصاء سنة 2014 ، وباعتماد نفس المنوال السابق، وبتحليل بيانات البنية الديموغرافية المصرح بها ضمن وثيقة المؤشرات الاجتماعية الدورية التي تقدمها المندوبية السامية للتخطيط، فيمكن ملاحظة أن نسبة المواطنين المخول لهم قانونا ممارسة حقوقهم الانتخابية والمتواجدين في سن فوق 18 سنة ، يشكلون ما نسبته 66.49 % تقريبا من مجموع الساكنة المغربية بما يقارب (22.438 مليون نسمة)، ويقابله في ذلك ما تشكله نسبة المواطنين في سن أقل من 18 سنة، والبالغة (33.51 %) تقريبا.[469]

ومن خلال قراءة وتحليل البنية الديموغرافية المغربية ، الناتجة عن العمليات الإحصائية لسنوات 2004 و 2014 و2024 ، بمكن استنتاج أن عدد المواطنين الذين يمكنهم التصويت في الانتخابات موزع على الشكل التالي:

---

464 RGPH 2014 - REPARTITION SELON LES GRANDS GROUPES D'AGES : WWW.HCP.MA

465 RGPH 2024 - VALEUR DE L'INDICATEUR : WWW.HCP.MA

466 الفصل 30 من دستور المغرب لسنة 2011.

467 أنظر تحديد مدونة الاسرة لسن الرشد، أنظر المادة الأولى من قرار وزير الداخلية المغربي 1212,21 ، بتحديد آجال وتواريخ إجراء مراجعة اللوائح الانتخابية ، الصادر بتاريخ 17 ماي 2021، الجريدة الرسمية عدد 6987.

468 RGPH 2004 - CARACTERISTIQUES DEMOGRAPHIQUES : WWW.HCP.MA

469 RGPH 2014 - REPARTITION SELON LE GROUPE D'AGES QUINQUENNAL : WWW.HCP.MA -

- عدد المواطنين فوق سنة 18 سنة برسم إحصاء سنة 2004: (18.52) مليون مواطن 470.
- عدد المواطنين فوق سنة 18 سنة برسم إحصاء سنة 2014: (22.438) مليون مواطن471.

وبناء على هذه المؤشرات يمكن طرح السؤال التالي، هل تشارك كل هذه الأعداد في الانتخابات الرسمية التي تنظمها المملكة المغربية ؟

وسيتم كشف جزء من الإجابة عن هذا التساؤل الجزئي خلال المحور التالي.

الفقرة الثانية: قراءة تحليلية لنسب التسجيل في اللوائح الانتخابية بالمغرب.

تعتبر العمليات الانتخابية من أكبر الأدوات والوسائل التي يتم استثمارها لتحقيق وتكريس قيم الديموقراطية في الممارسة السياسية، ومنذ فجر الاستقلال إلى الأن شهد المغرب مجموعة من العمليات الانتخابية وخاصة التشريعية، والتي جرت تفاصيلها في ظروف زمنية مختلفة، جسدت عبر التاريخ مجمل ملامح التجربة المغربية في موضوع الانتخابات.472

وبما أن الانتخابات هي الآلية الأساسية للمشاركة السياسية، ذلك أن اختيار القيادات السياسية ورسم الاختيارات السياسية الرسمية يتم عن طريقها، فالناخب يقوم بتفعيل حقه في الاختيار (التصويت) بين الفينة والأخرى، سواء تعلق الأمر باختيار ممثليه وطنيا أو محليا، أو تعلق بالتعبير عن رأيه بخصوص اختيار معين أو قضية تفرضها ظرفيات معينة في الدولة.473

ولتفعيل هذا الحق ، فإن أول خطوة يجب على المواطن القيام بها هو تقديم بياناته لمنظومة تدبير الانتخابات، والتسجيل ضمن اللوائح العامة المخولة لتفعيل هذا الحق، فاللوائح الانتخابية العامة، هي التي تحدد الكتلة الناخبة الاجمالية التي ستقدم أصواتها برسم الانتخابات التي تنظمها الدولة، ويتم تحينها دوريا لفسح المجال أمام طلبات القيد الجديدة ، لتكون ضمن القائمة النهائية التي ستصوت في الانتخابات.

وخلال هذا المحور، فإن التركيز سينصب على تتبع عدد المسجلين في القوائم الانتخابية المصرح بها رسميا، عن انتخابات المغرب لسنوات (2007 – 2011- 2016- 2021) ، بحيث يبين الشكل التالي مختلف الأرقام المصرح بها بخصوص عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية بالمغرب.

470 RGPH 2004 : WWW.HCP.MA

471 - HIGH COMMISSION FOR PLANNING – LES INDICATEURS SOCIAUX DU MAROC – EDITION 2024 : P 31

472 عبد الاله سطي ، وظيفة العملية الانتخابية والمسألة الديموقراطية في المغرب ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2022، الصفحة 35 .

473 محمد باسك منار ، سمات السلوك الانتخابي للطبقة الوسطى بالمغرب، دراسة ميدانية ، مركز تكامل للدراسات والأبحاث، الصفحة 08.

الشكل 02: عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية المغربية الرسمية بالمليون لسنوات (2007 - 2011 - 2016 - 2021)

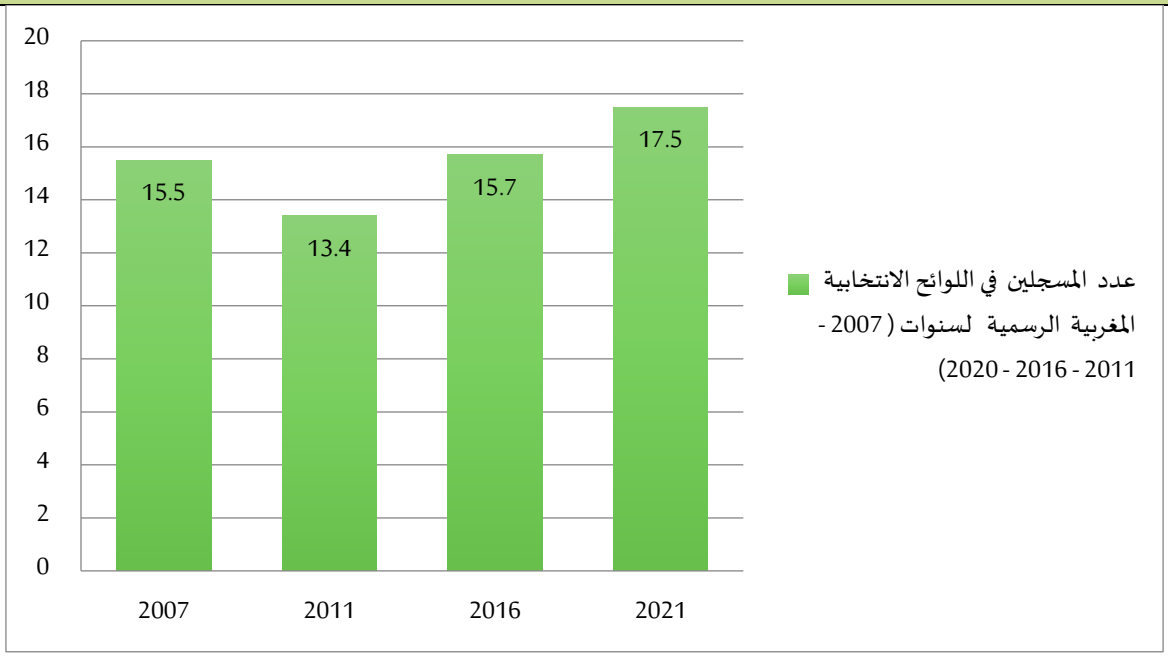

المصدر: بلاغات وزارة الداخلية بالمغرب- بخصوص انتخابات السنوات المذكورة

استنادا لبلاغات وزراء الداخلية المغربية الرسمية بخصوص إعلان نتائج الانتخابات التي شهدتها المملكة المغربية بين سنة 2007 و2021 ، وبعض التقارير الرسمية التي أنجزتها الوفود الدولية المعتمدة لمراقبة الانتخابات المغربية، يمكن ملاحظة أن عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية العامة في المغرب، شهد دينامية غير مستقرة.

فمن خلال الأرقام الرسمية المصرح بها من مصالح وزارة الداخلية، بلغ عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية برسم انتخابات سنة 2007، ما مجموعه (15.510.505 ناخبا)474. وهو رقم سجل تراجعا مهما في انتخابات سنة 2011 ، حيث صرحة وزير الداخلية الطيب الشرقاوي ، أن عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية العامة المعدة لإجراء الانتخابات التاريخية التي تلت الإصلاح الدستوري لسنة 2011، بلغ عددهم (13.475.435 ناخبا)475.

أما في سنة 2016 ، فبلغ عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية حسب بيانات وزارة الداخلية المغربية، ما مجموعه (15 .702 . 592 ناخبا)476 ، حيث شهد عدد المسجلين ارتفاعا ملحوظا بالمقارنة مع عدد المسجلين برسم انتخابات سنة 2011، وشهد عدد المسجلين في اللوائح لانتخابية برسم انتخابات شتنبر 2021 ارتفاعا جديدة مقارنة مع انتخابات 2011 و2016، حيث بلغ عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية حسب بلاغ وزارة الداخلية الرسمي بخصوص إعلان النتائج الانتخابية لسنة 2021 ، ما مجموع:(17.509.316 ناخبا)477 .

بالانطلاق من المؤشرات الواردة أعلاه ، يمكن ملاحظة أن الأرقام الخاصة بالمسجلين في اللوائح الانتخابية، تعكس جانبا من مظاهر عزوف المواطنين على ممارسة حقهم في التصويت، ومنه سنقوم بمقابلة هذه الأرقام الخاصة بأعداد المسجلين في اللوائح الانتخابية ، مع حقيقة البنية الديموغرافية التي تم تفكيكها في الفقرة السابقة، لفهم حقيقة هذه المؤشرات.

474 بيان الوفد الدولي حول الزيارة التمهيدية بمناسبة الانتخابات التشريعية المغربية لسنة 2007 ، الرباط 15 غشت 2007، الصفحة 04.

475 البلاغ الرسمي لوزير الداخلية المغربي الطيب الشرقاوي بمناسبة إعلان النتائج الانتخابية التي أجريت بتاريخ 2011.

476 بيانات وزارة الداخلية ، الاحصاءات الرسمية المنشورة على البوابة الوطنية للانتخابات.

477 البلاغ الرسمي لوزير الداخلي ة عبد الوافي الفتيت بخصوص إعلان النتائج الانتخابية لسنة 2021.

الشكل رقم 03 مقارنة نسبة المسجلين في اللوائح الانتخابية بالبنية الديموغرافية المتمتعة بحق التصويت في المغرب/ بالمليون نسمة				
العملية الاحصائية	2004		2014	
عدد المواطنين فوق 18 سنة فوق 18 سنة بالمليون نسمة	18.52 (478)		22.438 (479)	
العملية الانتخابية	2007	2011	2016	2021
عدد المواطنين المسجلين في اللوائح الانتخابية. بالمليون نسمة	15.5	13.4	15.7	17.5
تجميع شخصي للمعطيات المصرح بها من قبل المندوبية السامية للتخطيط، والبلاغات الرسمية لوزراء الداخلية المغاربة برسم إعلان النتائج الانتخابية عن السنوات الأربع المذكورة في البيان أعلاه.				

من خلال الشكل أعلاه يمكن ملاحظة أن عدد المواطنين الموجودين فوق سنة 18 سنة المخول لهم قانونا ممارسة حق التصويت، هو إجمالي 18.52 مليون مواطن بالتقريب برسم نتائج إحصاء سنة 2004، في حين أن عدد المسجلين برسم انتخابات سنة 2007، بلغ عددهم 15.5 مليون مواطن فقط ، أي بفارق (19.4 %) تقريبا ، بما مجموعه 3.02 مليون مواطن لم يقوموا بالتسجيل في اللوائح الانتخابية .

وبملاحظة تغير هذا المؤشر في انتخابات سنة 2011، يمكن ملاحظة أن عدد المسجلين في الانتخابات التي تلت الإصلاح الدستوري لسنة 2011 تراجع من 15,5 مليون مسجل إلى 13.4 مليون مسجل، أين أن نسبة (38.13 %) تقريبا بما مجموعه 5.12 مليون مواطن من مجمل المواطنين فوق 18 سنة البالغ عددهم 18.52 مليون مواطن، لم يتقدموا للتسجيل في اللوائح الانتخابية.

وبعد انتهاء العملية الإحصائية لسنة 2014، ارتفع عدد المواطنين فوق سنة 18 سنة، المؤهلين لتفعيل حق التصويت، من 18.52 مليون مواطن إلى 22.438 مليون مواطن ، أي بزيادة ما نسبته تقريبا (21.16 %) ، بما يقارب 3.918 مليون مواطن.

وداخل العملية الإحصائية لسنة 2014 ، تم عمليتين انتخابيتين ، الأولى جرت سنة 2016، وبلغ عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية برسمها ما مجموعه 15.7 مليون مواطن، من أصل 22.438 مليون مواطن، ممن تجاوزا سن 18 سنة المخول لهم ممارسة حق التصويت، وبمقارنة هذه المؤشرات، يلاحظ أن نسبة 30.04 % من المواطنين فوق 18 سنة نحو (6.738) مليون مواطن، لم يتقدموا للتسجيل في اللوائح الانتخابية.

أما في ظل الانتخابات الثانية ضمن نفس المؤشر الإحصائي، فقد جرت سنة 2021، وشهد عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية ارتفاعا ملحوظا ، حيث بلغت نسبة التسجيل 17.5 مليون مواطن، مقابل 15.7 مليون مواطن برسم انتخابات 2016، وهي زيادة ناهزت حسب وزير الداخلية المغربي ما يقارب مليوني مواطن 480.

. وبمقابلة عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية البالغ عددهم 17,5 مليون مواطن ، بعدد المواطنين ممن تجاوزا سن 18 سنة المخول لهم ممارسة حق التصويت المقدر ب 22.438 مليون مواطن، فإنه سنلاحظ أن نسبة المواطنين غير المسجلين في

478 RGPH 2004 : WWW.HCP.MA

479 P 31 : HIGH COMMISSION FOR PLANNING – LES INDICATEURS SOCIAUX DU MAROC – EDITION 2024 -

480 بلاغ وزارة الداخلية المغربية برسم إعلان نتائج انتخابات 2021.

اللوائح الانتخابية من إجمالي هذا الحصيص قارب 4.938 مليون مواطن ، أي أن 22.02 % من المواطنين فوق سن 18 سنة غير مسجلين في اللوائح الانتخابية لسنة 2021.

في انتظار الحصر النهائي للوائح الانتخابية التي ستجرى عبرها انتخابات 2026 المقبلة، والتي ستمكننا من مقابلة أرقامها مع مؤشر عدد المواطنين التقريبي الموجودين فوق سن 18 سنة برسم إحصاء سنة 2024.

وقياسا على هذه الأرقام، ستأخذنا الدراسة للبحث عن حقيقة المشاركة الانتخابية، بناء على ما تم التوصل به من نتائج في الفقرتين أعلاه.

المطلب الثاني: الصورة الحقيقة لمفهوم الأغلبية على ضوء صور المشاركة الانتخابية.

داخل هذا المطلب، سيتم تحليل مختلف الصور الحقيقية لنسب المشاركة الانتخابية ضمن نفس العمليات الانتخابية التي تم الإعلان عنها في المطلب السابق (**الفقرة الأولى**) ، وعلى ضوء هذا التحليل سيتم تقديم الصورة الحقيقية لمفهوم الأغلبية (**الفقرة الثانية**).

الفقرة الأولى: الصور الحقيقية لنسب المشاركة الانتخابية.

تعكس المشاركة السياسية في عموم معانيها كآلية عملية داخل النظام السياسي، مختلف مستويات التأييد والمعارضة، وتساهم في صناعة الصورة الملائمة للنظام السياسي، بما يتوافق مع مصالح الأفراد والجماعات، وإلى جانب مختلف الصور التي يمكن لهذه الشرائح أن تشارك بها سياسية، تظهر المشاركة الانتخابية، أو المشاركة في الانتخابات، كواحدة من أقوى صور الانخراط والمشاركة السياسية.[481]

ذلك أن المشاركة السياسية، هي المقاس الحقيقي لمستوى انخراط المواطنين في نظام الحكم، ومشاركتهم في حركة النظام السياسي، كأحد أشكال الحكم الصالح، وكدرع واق للمجتمع، وكواحدة من روافع التنمية الشاملة[482]، لما لها من تداعيات على مستقبل النخب وطرق التدبير، التي تتجدد وتتغير خلال العمليات والمحطات السياسية المختلفة، والتي تعد الانتخابات أبرزها.

وقد أكد معهد الديموقراطية والمساعدة الانتخابية ، أن متوسط المشاركة الانتخابية في افريقيا، يعد الأدنى بالمقارنة مع الدول العالمية الأخرى، بالرغم من وجود دول نجحت في ترسيخ ديموقراطياتها ، مما يدفع للتفكير مجددا في اختلاف مستويات ثقة المواطنين.[483]

فثقة المواطنين من عدمها تعكسها مشاركتهم في صناعة القرار الانتخابي، وبالمعنى الدقيق الرياضي، أن مشاركتهم (= 1) ، وبينما يساوي امتناعهم (0)، وهو مقياس عام يؤدي إلى تكون المؤشر الذي تقاس به المشاركة الانتخابية، بحيث تذهب ثقة الجمهور المشارك إلى جهة انتخابية بدل أخرى.[484]

ومن خلال تتبع دقائق التفاصيل الخاصة بمؤشر المشاركة الانتخابية في المغرب، فإنه سيلاحظ أن إبرة القياس التابعة لوزارة الداخلية، تتحرك في كل عملية انتخابية إلى رقم معين، وذلك راجع إلى عدة أسباب، منها الظروف السياسية التي نتجت

---

481 أ.د حسين علوان البيج ، المشاركة السياسية الأهمية ، النماط ، الأبعاد ، المركز الديموقراطي العربي ، مجلة الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، 2020، بداية من الصفحة 06.

482 راجع في ذلك سعيد شكاك ، المشاركة السياسية للشباب بالمغرب، المستقبل العربي، العدد 523 ، الصفحة 45.

483 INDIVIDUAL AND CONTEXTUAL FACTORS. TAMBE, ELVIS BISONG (2017) ELECTORAL PARTICIPATION IN AFRICAN DEMOCRACIES: THE IMPACT OF 4 COMMONWEALTH & COMPARATIVE POLITICS, 55 (2). P

484 FILIP KOSTELKA, LUKAS LINEK, JAN ROVNY, MICHAEL ŠKVRNAK. ELECTORAL PARTICIPATION AND SATISFACTION WITH DEMOCRACY IN CENTRAL AND EASTERN EUROPE. POLITICAL SCIENCE RESEARCH AND METHODS, 2025, 1-21 P 8 P. 10.1017/PSRM.2025.10028. HAL-05167332

عنها العملية الانتخابية، ومستوى الانخراط الحقيقي للمواطنين عبر التسجيل في اللوائح الانتخابية، ويوضح الجدول أدناه، مختلف النسب المصرح بها برسم آخر أربع انتخابات شهدتها المملكة المغربية.

الشكل 04 : نسب المشاركة الانتخابية بالنسبة المائوية ، في العمليات الانتخابية لسنوات (2021 - 2016 - 2011 - 2007)

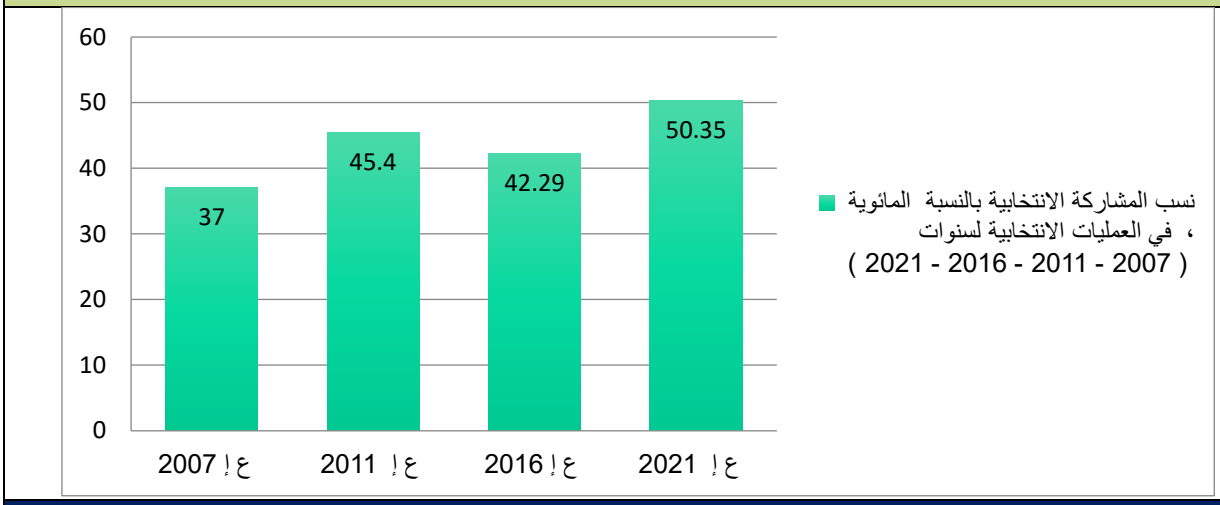

المصدر: تركيب شخصي انطلاق من تحليل معطيات رسمية ، وفقا لما سيتم ذكره في إحالات الفقرات بعده.

من خلال الإحصائيات الرسمية التي تم الإدلاء بها من طرف وزراء الداخلية المغاربة، في شأن الإعلان عن النتائج الانتخابية عن الفترات المذكورة في المبيان السابق، يلاحظ أن انتخابات سنة 2007 شهدت نسبة مشاركة ضعيفة لم تتجاوز حدود 37 % 485، ويرجع الكثيرون أسباب ذلك إلى تورط وزارة الداخلية في الانحراف بتأطير العملية الانتخابية. وستشهد هذه النسبة ارتفاعا ملحوظا عقب انفراج الإصلاحات الدستورية التي أسفرت عنها دينامية الربيع العربي سنة 2011، حيث صرح وزير الداخلية المغربي في بلاغ إعلان نتائج انتخابات سنة 2011، أن نسبة المشاركة بلغت 45,4 %.486

وعقب نهاية العملية الانتخابية لسنة 2016، صرح وزير الداخلية المغربي محمد حصاد ، أن نسبة المشاركة في العملية الانتخابية بلغ مستوى 43 % تقريبا487، بينما ورد في المؤشر الرسمي المعلن عنه في البوابة الرسمية للانتخابات التابع لوزارة الداخلية، أن النسبة الحقيقية للمشاركة في الانتخابات التشريعية بلغ 42.29 % 488.

أما بخصوص العملية الانتخابية لشتنبر 2021، فقد بلغت نسبة المشاركة حسب بلاغ وزير الداخلية المغربي عبد الوافي الفتيت، مستوى 50.35 %، بمشاركة 8.789.676 ناخبا، أي بزيادة ما مجموعه 2.152.252 ناخبا489 ، بالمقارنة مع سنة 2016 ، حيث صوت ما مجموعه 6 .750.00 ناخبا.490

ولفهم حقيقة هذه المؤشرات والنسب فإنه لابد من العودة إلى مقابلتها بالأرقام الحقيقية للمسجلين في اللوائح الانتخابية، لبلوغ معناها الحقيقين وسيبين الجدول التالي حقيقة هذه النسب.

485 JEAN-LUC PIERMAY, « MAROC 2007. LES ELECTIONS LEGISLATIVES DU 7 SEPTEMBRE », ECHOGEO [EN LIGNE], SUR LE VIF, MIS EN LIGNE LE 13 NOVEMBRE 2007, CONSULTE LE 22 AVRIL 2019. URL : HTTP://JOURNALS.OPENEDITION.ORG/ECHOGEO/2051 ; DOI : 10.4000/ECHOGEO.2051 - P 3 .

486 بلاغ وزير الداخلية المغربي الطيب الشرقاوي بخصوص إعلان نتائج انتخابات سنة 2011.

487 بلاغ وزير الداخلية المغربي محمد حصاد ، بخصوص إعلان النتائج الانتخابية لسنة 2016.

488 الاحصائيات الرسمية لانتخابات سنة 2016، وزارة الداخلية البوابة الرسمية للانتخابات المغربية.

489 البلاغ الرسمي لوزير الداخلية عبد الوافي الفتيت بخصوص إعلان النتائج الانتخابية لسنة 2021.

490 بلاغ وزير الداخلية المغربي محمد حصاد ، بخصوص إعلان النتائج الانتخابية لسنة 2016.

الشكل 05 : مقابلة نسب المشاركة الانتخابية في المغرب مع نسب المسجلين في اللوائح الانتخابية. انتخابات 2007- 2011 – 2016 – 2021)				
الانتخابات	2007	2011	2016	2021
عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية(م/ن)	15.5	13.4	15.7	17.5
نسبة المشاركة الفعلية	37 %	45.4 %	42.29 %	50 .35 %
نسبة الممتنعين عن المشاركة	63 %	54.6 %	57.71 %	49.65 %
المصدر: تركيب شخصي انطلاقا من بلاغات وزراء الداخلية المغربية بخصوص اعلان نتائج الانتخابات المذكورة.				

من خلال هذه الأرقام المهمة، يتضح لنا جليا أن نسب المشاركة بعيدة جدا عن المعاني الحقيقية لمفهوم الأغلبية ولمفهوم الديموقراطية، ففي سنة 2007، بلغت نسبة المشاركة (37%)، أي أن نسبة (63 %) من المسجلين في اللوائح الانتخابية قررت عدم المشاركة، ونفس الشيء في انتخابات 2011، حيث أن نسبة (54 %) من المسجلين لم يصوتوا ، وهي نسبة تم تحطيمها سنة 2016، لما بلغت نسبة المقاطعين أو الممتنعين عن التصويت نسبة (57.71 %) ، قبل أن تتراجع برسم انتخابات 2021، حيث ارتفعت نسبة المشاركة إلى معدل 50.35 %، مقابل 49.65% من الممتنعين عن التصويت.

إن هذه القراءة تقودنا لفهم حجم ومقياس المعنى الذي تعكسه نسبة المشاركة ، وهذا الأمر يدفعنا من جديد لإثارة النقاش حول المفهوم، فهل تعني نسبة المشاركة عدد المصوتين فقط، أم أنها تشمل الممتنعين والمصوتين على حد السواء ما دام التسجيل في اللوائح الانتخابية جزء مهما من المشاركة؟

وسنحاول فهم ذلك من خلال الفقرة التالية، التي سيتوضح حقيقة أرقام المشاركة الانتخابية عند مقارنتها بحجم المواطنين المتواجدين فوق سن 18 سنة.

الفقرة الثانية: المعنى الحقيقي لمفهوم الأغلبية الانتخابية.

لفهم معنى المشاركة ومعنى الأغلبية ، لابد من القيام بتجميع إحصائي شامل لكل الأرقام التي تم استدعاؤها أعلاه، لتشكيل البنية الجديدة للمفهوم المحوري الذي تجسده الأغلبية.

وسيساعدنا هذا الجدول كثيرا في تتبع عملية التدقيق الإحصائي للمفهوم، انطلاقا من المؤشرات التركيبية للجدول أدناه:

الشكل 06 : مقابلة نسب المشارة الانتخابية في المغرب مع نسب المسجلين في اللوائح الانتخابية. (انتخابات 2007- 2011 – 2016 – 2021)				
إحصاء السكان والسكنى برسم سنة	2004		2014	
العدد بالمليون نسمة (م/ن)	29.6		33.6	
عدد المتواجدين فوق سن 18 سنة المخول لهم تفعيل حق التصويت ب: (م/ن) 491	18.52		22.438	
النسبة المأوية لعدد المتواجدين فوق سن 18 من مجمل ساكنة المغرب	62.62 %		66 .49 %	
العملية الانتخابية برسم سنة	2007	2011	2016	2021
عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية من المتواجدين فوق سنة 18 سنة ب:(م/ن)	15.5	13.4	15.7	17.5
نسبة المسجلين في اللوائح الانتخابية	83.71 %	72.36 %	69.96 %	% 77.98

HIGH COMMISSION FOR PLANNING – LES INDICATEURS SOCIAUX DU MAROC – EDITION 2024 - P 31 : + RGPH 2004 : WWW.HCP.MA491

من المتواجدين فوق سنة 18 سنة				
عدد غير المسجلين في اللوائح الانتخابية من المتواجدين فوق سنة 18 سنة ب:(م/ن)	3.02	5.12	6.738	4.938
نسبة غير المسجلين في اللوائح الانتخابية من المتواجدين فوق سنة 18 سنة	16.29%	27.64 %	30.04 %	22 .02 %
نسبة المشاركة الفعلية المصرح بها رسميا	37 %	45.4 %	42.29 %	50 .35 %
العدد التقريبي للمشاركين الحقيقيين (م/ن)	5.735	6.0836	6 .63953	8.81125
العدد التقريبي للممتنعين عن المشاركة من المسجلين في اللوائح الانتخابية (م/ن)	9.765	7.3164	9.06047	8.68875
نسبة الممتنعين عن المشاركة من المسجلين في اللوائح الانتخابية	63 %	54.6 %	57.71 %	49.65 %

المصدر: تركيب شخصي انطلاقا من بلاغات وزراء الداخلية المغربية بخصوص اعلان نتائج الانتخابات المذكورة.492

من خلال بيانات الزخم الإحصائي أعلاه، يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات المهمة بخصوص مفهوم الأغلبية في إطارها الانتخابي، ويمكن تتبع هذا المفهوم من خلال التصنيف الوارد في الجدول أعلاه.

فمن خلال مقارنة عدد الأفراد المتواجدين في السن القانونية التي تمكن من تفعيل حق التصويت الانتخابي ، مع العدد الإجمالي لسكان المملكة، سنجد أن نسبتهم هي الغالبة في الهرم الديموغرافي المغربي، فمن خلال إحصاء 2004 يتضح أن نسبة المتواجدين في سن فوق 18 سنة يشكلون نسبة (62.62 %) من مجموع سكان المغرب، وأنه وبرسم إحصاء سنة 2014، ارتفعت نسبة المواطنين الموجودين فوق سن 18 سنة إلى معدل (66.49 %)، أي أن أغلبية المواطنين المغاربة هم المتواجدون في السن القانونية لتفعيل حق التصويت الانتخابي.

ومن زاوية معاكسة سيتم فحص جانب أخر من مفهوم الأغلبية، بقراءة في عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية، من مجمل المتواجدين في السن القانونية للمشاركة الانتخابية، حيث أنه في انتخابات سنة 2007، قام 15.5 مليون مواطن (83.71 %) من أصل 18.52 مليون مواطن بالتسجيل في اللوائح الانتخابية، ويعني هذا أن 3.02 مليون مواطن (16.29 %) لم يقوموا بالتسجيل في اللوائح الانتخابية ، برسم استحقاقات 2007.

أما في سنة 2011، فبلغ عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية 13.4 مليون مواطن (72.36 %) ، بينما لم يقم ما معدله 5.12 مليون مواطن (27.64 %) بتقديم تسجيلاتهم في اللوائح الانتخابية، أما برسم انتخابات 2016، فبلغ عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية معدل 15.7 مليون مواطن (70.28 %) ، مقابل ما مجموعه 6.64 مليون مواطن (29.72 %)ن من المواطنين غير المسجلين من مجموع المواطنين الموجودين فوق سن 18 سنة، وسيرتفع هذا المؤشر عقب انتخابات سنة 2021، حيث بلغ عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية ما مجموعه 17.5 مليون مواطن بالتقريب (78.32 %) ، مقابل 4.84 مليون مواطن غير مسجل في اللوائح الانتخابية (21.68 %) من مجموع الموجودين فوق سن 18 سنة.

من خلال القراءة التالية يتضح أن نسبة المسجلين في اللوائح الانتخابية هي غالبية المواطنين الموجودين فوق السن القانونية لتفعيل حق ممارسة حق التصويت، أي أن فئة محدودة هي التي لم تقم بتقديم طلباتها للتسجيل في اللوائح الانتخابية.

492 الأرقام الواردة أعلاه في الجدول، مزيج بين الإحصاءات الرسمية التي قدمتها مصالح المندوبية السامية للتخطيط، وبلاغات وزارة الداخلية المغربية بخصوص العمليات الانتخابية المعنية في الدراسة، والتحليل الشخصي لاستخراج بعض النسب انطلاقا من أصول المؤشرات المصرح بها.

إلا أن صورة مفهوم الأغلبية لن يكتمل بمجرد الوقوف عند هذه القراءة، إذ لا بد من الغوص عميقا في تفاصيل هذه الأرقام التي تترجم للأغلبية خلال العمليات الانتخابية، وسيتم الوقوف هذه المرة عند مقابلة نسبة المشاركة مع العدد الحقيقي للمسجلين في اللوائح الانتخابية.

ومن خلال مؤشرات انتخابات سنة 2007، يظهر أن نسبة المشاركة لم تكن مثالية بما يكفي واستقرت عند حاجز (37 %) فقط أي ما يعادل (5 .735 مليون مواطن) من أصل (15.5 مليون مواطن) مسجل في اللوائح الانتخابية، وهذا يعني في المقابل أن نسبة (63 %) التي تعادل(9.765 مليون مواطن) مسجل في اللوائح الانتخابية لم تقم بالتصويت.

وأما في انتخابات 2011، فقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات (45.4 %)، أي أن عدد المصوتين بلغ عدد (6.0836. مليون مواطن) ، ومقابل هذا تظهر نسبة (54 %) من المواطنين الممتنعين عن المشاركة في الانتخابات، والبالغ عددهم ما مجموعه (7.3164 مليون مواطن) ممتنع عن المشاركة الانتخابية.) من أصل (13.4 مليون مواطن) مسجل في اللوائح الانتخابية.

وخلال انتخابات سنة 2016، سترتفع نسبة الممتنعين كنتيجة عكسية لتراجع نسبة المشاركة، هذه الأخيرة التي تراجعت إلى حدود (42.29 %)، أي مشاركة ما يعادل (6.63953 مليون مواطن) ، ومقابل هذه الأرقام، تظهر من جديد نسبة (57.71 %) من الممتنعين عن التصويت بما يساوي (9.06047 مليون مواطن) من أصل (15.7 مليون مواطن) من المسجلين في اللوائح الانتخابية.

إلا أن الأمر سيشهد تغيرا ملموسة برسم انتخابات سنة 2021، نظرا للعمل الكبير الذي قامت به المصالح المكلفة بإدارة الانتخابات، حيث تم رفع عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية، من 15.7 م/ م سنة 2016، إلى 17.5 م/م سنة 2021، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة المشاركة في الانتخابات إلى مستوى (50.35 %) بمشاركة 8.81125 م/م تقريبا، مقابل امتناع نسبة (49.65%) بما يوازي 8.68875 م/م تقريبا ، من أصل (17.5 مليون مواطن) مسجل في اللوائح الانتخابية.

ومن خلال هذه الأرقام ، يمكن القول أن مسألة مشاركة الأغلبية ، شهد تطورات مهمة خلال المحطات الانتخابية الأربع، حيث أنه في انتخابات 2007، كانت الأغلبية هي الممتنعة عن المشاركة الانتخابية بشكل إيجابي بنسبة 63%، وفي سنة 2011، كانت الأغلبية الممتنعة عن المشاركة الإيجابية هي المسيطرة بنسبة 54.6%، هذا الرقم الذي سيرتفع برسم انتخابات 2016، حيث ارتفعت نسبة الأغلبية السلبية إلى 57.71%، قبل أن تتراجع هذه النسبة إلى معدل 49.65% عقب آخر انتخابات أجرتها المملكة سنة 2021، حيث أصبحت الأغلبية الإيجابية هي المسيطرة بمعدل 50.35% من مجموع المسجلين في اللوائح الانتخابية.

إلا أن الحقيقة الدقيقة لمفهوم الأغلبية على ضوء هذه النسب سينكشف بمقارنة نسبة المشاركة مع العدد الحقيقي للمواطنين المتواجدين في السن القانونية المخولة لتفعيل حق التصويت.

ولتقريب الغاية من هذا التوجه يمكن الاعتماد على التفصيل المبين في الجدول التالي:

الشكل 07 : مقابلة نسب المشاركة الانتخابية في المغرب مع نسب المواطنين المتواجدين فوق سن 18 سنة المخول لتفعيل حق التصويت .				
إحصاء السكان والسكنى	2004		2014	
العدد بالمليون نسمة (م/ن)	29.6		33.6	
عدد المتواجدين فوق سن 18 سنة المخول لهم تفعيل حق التصويت ب: (م/ن) 493	18.52		22.438	
النسبة المأوية لعدد المتواجدين فوق سن 18 من مجمل ساكنة المغرب	62.62 %		66 .49 %	
العملية الانتخابية برسم سنة	2007	2011	2016	2021
عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية من المتواجدين فوق سنة 18 سنة ب:(م/ن)	15.5	13.4	15.7	17.5
نسبة المسجلين في اللوائح الانتخابية من المتواجدين فوق سنة 18 سنة	83.71 %	72.36 %	69.96 %	% 77.98
نسبة المشاركة الفعلية المصرح بها رسميا	37 %	45.4 %	42.29 %	50 .35 %
العدد التقريبي للمشاركين الحقيقيين (م/ن)	5.735	6.0836	6 .63953	8.81125
العدد التقريبي للممتنعين عن المشاركة من المسجلين في اللوائح الانتخابية (م/ن)	9.765	7.3164	9.06047	8.68875
نسبة الممتنعين عن المشاركة من المسجلين في اللوائح الانتخابية	63 %	54.6 %	57.71 %	49.65 %
العدد التقريبي للممتنعين عن المشاركة من مجموع المواطنين المتواجدين فوق سن 18 سنة ب (م/ن) (م/ن)	12.785	12.4364	15.79847	13 .62675
النسبة التقريبية للممتنعين عن المشاركة من مجموع المواطنين المتواجدين فوق سن 18 سنة ب (م/ن)	% 69.05	. % 67.16	70.41 %	60 .75 %
المصدر: تركيب شخصي انطلاقا من بلاغات وزراء الداخلية المغربية بخصوص اعلان نتائج الانتخابات المذكورة.494				

من خلال هذه البيانات، ستضح معالم أخر ركن من صورة مفهوم الأغلبية، فبمقابلة نسبة المشاركة في الانتخابات ، المصرح بها في بلاغات وزراء الداخلية المغاربية، مع عدد الموجودين فوق السن القانونية لتفعيل حق التصويت، سيظهر أن حقيقة المفهوم الأغلبي، لا تعكسه حقيقة نسب المشاركة الانتخابية المصرح بها.

493 HIGH COMMISSION FOR PLANNING – LES INDICATEURS SOCIAUX DU MAROC – EDITION 2024 - P 31 : + RGPH 2004 : WWW.HCP.MA

494 الأرقام الواردة أعلاه في الجدول، مزيج بين الإحصاءات الرسمية التي قدمتها مصالح المندوبية السامية للتخطيط، وبلاغات وزارة الداخلية المغربية بخصوص العمليات الانتخابية المعنية في الدراسة، والتحليل الشخصي لاستخراج بعض النسب انطلاقا من أصول المؤشرات المصرح بها.

فمن خلال مقابلة نسب المشاركة مع معدلات المواطنين المتوفرين على سن تفعيل حق التصويت فوق سن 18 سنة ، يمكن تسجيل النتائج التالية:

في انتخابات سنة 2007، بلغت نسبة المشاركين السلبيين أو الممتنعين أو المعارضين أو غير الراضين على المشاركة الانتخابية ، نسبة 69.05 % (12.785 مليون مواطن) . بالنسبة لإجمالي المتواجدين في السن القانونية للتصويت، مقابل مشاركة ما يساوي 30.95% من المواطنين المتواجدين في السن القانونية لتفعيل حق التصويت البالغ عددهم بالتقريب (18.52 مليون مواطن).

وفي سنة 2011، بلغت نسبة الامتناع عن المشاركة أو معارضة الانتخابات أو عدم الرضا بخوضها، نسبة 67.15 % (12.4364 مليون مواطن) مقابل مشاركة نسبة 32.84% ، من أصل (18.52 مليون مواطن) فوق سن 18 سنة.

وستشهد نسبة الممتنعين أو غير الراضين أو المعارضين ارتفاعا ملحوظا في انتخابات سنة 2016، حيث بلغت هذه النسبة 70.41 % (15.79847 مليون مواطن) ، مقابل مشاركة 29.59 % من أصل 22.438 مليون مواطن فوق سن 18 سنة.

وفي انتخابات سنة 2021، ستنخفض نسبة الأغلبية السلبية إلى 60.75% (13.62675 مليون مواطن)، مقابل مشاركة (39.25 %) من أصل 22.438 مليون مواطن موجود فوق السن القانونية المخولة لتفعيل حق التصويت.

ومن خلال هذه المقابلات ، يمكن ملاحظة أن نسب المشاركة الحقيقية لا تعكسها الأرقام التي تصرح بها وزارة الداخلية، ذلك أن هناك فئات كبرى بأرقام شاسعة لا تشارك في الانتخابات بشكل إيجابي، مشكلة أغلبة الرأي ، حيث أن عدم مشاركتهم يعد بمثابة رأي معارض ، يرسخ عدم الثقة والرضا، وعدم اليقين.

ومنه تكون الأغلبية الحقيقية هي تلك النسبة الصامتة من المواطنين المتواجدين في السن القانونية لتفعيل حق التصويت ، والتي تعكس المؤشرات أن عدد الممتنعين عن المشاركة في الانتخابات، هم أغلبية الرأي، مما يستدعي إعادة النظر في مفهومية المشاركة والأغلبية على حد السواء.

الخاتمة:

من خلال فقرات الدراسة السابقة، يمكن القول إن نسب المشاركة التي تصرح بها وزارة الداخلية لا تعكس حقيقة المشاركة، ذلك أنها تسلط الضوء فقط على النسب المئوية للمستجيبين المسجلين في اللوائح الانتخابية، ولا تسلط الضوء على أهمية الفئات المشاركة سلبا في الانتخابات، والتي تقدّر بأرقام مثيرة للقلق.

ومن خلال فحص النتائج المعلنة بشكل رسمي من وزارة الداخلية، يمكن ملاحظة أن النتائج الانتخابية النهائية المعلنة، وبالرغم من أرقامها الضخمة، لا تمثل حقيقة الفوز بالأغلبية، لأن نسب الممتنعين أو المعارضين، والمواطنين غير المشاركين في التصويت بشكل إيجابي، أكبر من نسب المشاركين المستجيبين بالإيجاب مع الانتخابات.

ويؤدي هذا إلى ضرورة تأمل مفهوم المشاركة الانتخابية، وإعادة صياغته ليلائم حقيقة العمليات الانتخابية، فنسب المشاركة عادة ما يراد بها في المغرب عدد المصوتين الفعليين في مجموع الدوائر الانتخابية، وهم مجموع الأصوات المعبر عنها، والتي على أساسها تقسم المقاعد الانتخابية، إلا أن هذا المفهوم من هذه الزاوية يبقى معتلا، لأنه لا يعكس حقيقة المشاركة في صورتها الشاملة، ذلك أن المشاركة تنطلق من أول تسجيل في اللوائح الانتخابية، وسواء تعلق الأمر بتفعيل حق التصويت أو تعلق الأمر بالامتناع عن تفعيله، فتبقى المشاركة قائمة في صورتها السلبية.

ومن هذا المنطلق، يجب أن يعاد النظر في تقديم نسب المشاركة، باحتساب مجمل المسجلين في اللوائح الانتخابية من أصل عدد البالغين السن القانونية لتفعيل حق التصويت، أما النسبة الحالية التي يتم تقديمها على أساس نسب المشاركة، فهي تعكس نسب المستجيبين للانتخابات من أصل العدد الإجمالي للمشاركين المسجلين في اللوائح الانتخابية.

إضافة إلى مسألة نسبة المشاركة، يجب كذلك، وبناء على التصنيف السابق، النظر في عمق وكفاية مفهوم الأغلبية، استنادا إلى المؤشرات التي تعلن عنها وزارة الداخلية عقب انتهاء العمليات الانتخابية، هذه المؤشرات التي تعكس مجهود الجهات الراعية لتنظيم

الاستحقاقات الانتخابية، والتي يتم تجميعها بطرق دقيقة ومهنية، وتمر من عدة مراحل فاحصة قبل إعلانها بالشكل الرسمي، إلا أن مقارنة هذه النتائج مع العدد العام للمواطنين المتواجدين في السن القانونية للتصويت، يجعلها رغم ضخامتها، مجرد أرقام أقلية وليست أرقام أغلبية.

فالأرقام التي توزع من خلالها المقاعد الانتخابية تكون ضخمة، إذا تم النظر إليها من زاوية الفائز الذي لا يهمه من صوت، ذلك أن كل ما يهمه أن يحصل على مقعد كلما توافق عدد الأصوات مع مؤشر العتبة الانتخابية، إلا أن النظر من زاوية المحلل لهذه الأرقام ومقابلتها بنسب المشاركة السلبية، يجعلنا ندرك أن التوزيعات الحاصلة تفرضها الضرورة القانونية والدستورية، أي بتوزيع المقاعد الانتخابية على الفائزين انطلاقا من نسبة الاستجابة، حيث لا يمكن إلغاء الانتخابات أو إعادتها نظرًا لارتفاع نسب الامتناع أو المشاركة السلبية. ويمكن لمس هذا الجانب بصورة واضحة في الانتخابات المحلية المنضبطة للاقتراع الأحادي الإسمي، حيث يمكن لدائرة تضم 200 ناخب مثلا أن تحسم بفوز أحد المرشحين بـ30 أو 40 صوتا، بغض النظر عن نسبة المستجيبين.

ومن هنا يمكن القول أن الأغلبية تظهر هنا في صورة شكلية تفرضها الضرورة القانونية، بتوزيع المقاعد بناء على أصوات المواطنين بمن صوت، ولا يهم ما إذا كانت هذه الأرقام في حقيقتها تجسد المعنى الحقيقي للإرادة الغالبة.

ويمكن إرجاع مجموعة من هذه الاختلالات إلى طريقة تدبير الشأن الانتخابي عموما في المغرب، فمثلا نجد أن طريقة التسجيل في اللوائح الانتخابية غير ممكنة طيلة السنة، حيث يجب مراقبة الفترات التي تتيح فيها وزارة الداخلية فرصة تقديم طلبات التسجيل، وفي حالة فوات أوانها، فإنه يكون على المواطن انتظار أشهر أخرى حتى يتمكن من تقديم طلبه، وهذا ما يجعل أعداد المواطنين الموجودين في سن التصويت والمتواجدين خارج لوائح الانتخابات العامة مرتفعة، لأنهم لا يتمكنون من مسايرة الفترات التي تفتح فيها وزارة الداخلية فرص تقديم طلبات التسجيل.

بالإضافة إلى كون الطرق الكلاسيكية والتقليدية في تدبير الانتخابات من أكثر التحديات التي تجعل نسب المشاركة غير قابلة للتطور في ظل السياقات الاجتماعية والسياسية الراهنة، وخاصة في ظل قبول ترشح أشخاص متابعين في قضايا الفساد المالي مرات كثيرة، حيث يؤدي هذا إلى فقدان الثقة في العمليات الانتخابية بالأساس، ما دامت الدولة رخصت لمدانين في قضايا تبديد أموال عامة وتزوير لولوج الانتخابات بشكل عادي.

أما الاستنتاج الأكبر على ضوء القراءة الإحصائية السابقة، فيمكن اختصاره في كون الأغلبية الحقيقية المعبرة عن إرادتها الانتخابية، هي الأغلبية التي فضلت السكوت، وهو توجه نتج عن ثقافة الامتناع والمعارضة.

التوصيات

وعطفا على الاستنتاجات السابقة، يمكن المساهمة بهذه التوصيات المهمة التي يمكن من خلال استثمارها على الأقل، إثارة نقاش حول جدية تغيير النمطية الانتخابية السائدة، ويمكن الانطلاق بتوصية إعادة النظر في طرق تدبير الانتخابات للرفع من نسب التسجيل في اللوائح الانتخابية، بفسح المجال أمام نخب جديدة، وقطع الطرق المؤدية إلى المال العام أمام المدانين في قضايا الفساد المالي، وكبح تغول المرشحين المعمرين، وخاصة في تدبير الشأن المحلي.

ثم التفكير في تغيير طرائق إدارة وتدبير الانتخابات لتعزيز ثقة الفئات الممتنعة وحفزها على المشاركة الإيجابية، من خلال اعتماد التقنيات التكنولوجية الحديثة، سواء في التسجيل أو التصويت عن بعد، باعتماد منظومة رقمية تمكن المواطنين من التصويت في دائرتهم دون حاجة إلى التنقل من مدينة لأخرى، كما هو الحال لساكنة الأرياف التي تشتغل في المدن، والتي تكون مجبرة على السفر للإدلاء بصوتها الانتخابي في القرى الأصلية التي ينتمون لها، وهو ما يجعل الكثير من المواطنين في حالات مشابهة يفضلون عدم المشاركة بالنظر إلى التكلفة الباهظة التي سيتحملونها للإدلاء بأصواتهم.

ترسيم الحدود بين المشاركة الإيجابية والسلبية، للتمكن من محاصرة المؤشرات وتدقيقها، باعتماد تصنيف شامل يبرز النسب الحقيقية للمشاركة الانتخابية، وبمعنى أدق؛ أن الحصيص الانتخابي يجب أن يقسم إلى أربعة تصنيفات:

• الصنف الأول: نسبة المواطنين في السن القانونية للانتخاب في مجموع الهرم الديموغرافي العام.
• الصنف الثاني: نسبة المشاركين في الانتخابات المسجلين في اللوائح الانتخابية العامة من مجموع الصنف الأول.
• الصنف الثالث: نسبة المستجيبين الإيجابيين للعملية الانتخابية من مجموع الصنف الأول ثم / الصنف الثاني.
• الصنف الرابع: نسبة المشاركة السلبية في العملية الانتخابية العامة من مجموع الصنف الال ثم / الصنف الثاني.

وعليه أن يتم احتساب نسب المشاركة على مستويين: على مستوى المشاركة بالنسبة لمن هم فوق السن القانونية لتفعيل حق التصويت، ثم على مستوى المشاركة بالنسبة للمسجلين في اللوائح الانتخابية.

أن يتم ربط مفهوم الأغلبية بحقيقة المشاركين من المستوى الأول، أي بمقابلة النتائج الانتخابية بنسب المتواجدين في السن القانونية للتصويت، والعمل على تحقيق أغلبية من هذا المستوى، حتى يمكن القول إن الانتخابات تعكس فعلا مفهوم الأغلبية.

فتح الباب بشكل تلقائي أمام المواطنين البالغين السن القانونية من أجل التسجيل في اللوائح الانتخابية على مدار السنة، وجعل القاعدة الأساسية في ذلك أن يتم تسجيل المواطن بشكل تلقائي في اللوائح الانتخابية ما إن يبلغ سن 18 سنة، وأن يكون الاستثناء هو إقدام المواطن بإرادته على تقديم طلب التشطيب عليه من اللوائح الانتخابية.

توسيع دائرة المشاركة الانتخابية، بفسح المجال أمام الفئات السنية المتواجدة فوق 15 سنة أو 16 سنة للمشاركة في العمليات الانتخابية، مع ربط مسألة إعداد البطاقة الوطنية بالتسجيل الإجباري في اللوائح الانتخابية، كما تم فرض ضرورة التسجيل في السجل الوطني للسكان على الطلبة من أجل حصولهم على المنحة الجامعية.

لائحة المراجع:

- **البنية الدستورية والتشريعية :**
- دستور المغرب لسنة 2011.
- مدونة الاسرة المغربية .
- **المراجع باللغة العربية :**
- **محمد أمزيان** ، المشاركة في الانتخابات العامة بين التأطير الفقهي والدراسات الإبستيقراطية : مقاربة مقاصدية أخلاقية ، مجلة الأخلاقيات الإسلامية، **2024**.
- **عبد الإله سطي** ، وظيفة العملية الانتخابية والمسألة الديموقراطية في المغرب ، مركز الجزيرة للدراسات ، **2022**.
- سعيد شكاك ، المشاركة السياسية للشباب بالمغرب وسؤال التمكين ، المستقبل العربي ، العدد 523، شتنبر **2022**.
- **أ.د حسين علوان البيج** ، المشاركة السياسية الأهمية ن الأنماط، الأبعاد ، مجلة إصدارات استراتيجية، المركز الديموقراطي العربي، **2020**.
- **كامل فليفل**، فتحي حمدان ، الإحصاء ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن **2013**.
- **محمد باسك منار** ، سمات السلوك الانتخابي للطبقة الوسطى بالمغرب، دراسة ميدانية، مركز تكامل للدراسات والأبحاث. (د- ن)
- **محمد الطالبي** ، الدولة الأغلبية ، السلسلة الجامعية ، دار الغرب الإسلامي ، **1995**.

- **بيانات وقرارات:**
- بيان الوفد الدولي حول الزيارة التمهيدية بمناسبة الانتخابات التشريعية المغربية لسنة **2007**، الرباط 15 غشت **2007**.
- بيانات وزارة الداخلية ، الاحصاءات الرسمية المنشورة على البوابة الوطنية للانتخابات.

- قرار وزير الداخلية المغربي **1212,21** ، بتحديد آجال وتواريخ إجراء مراجعة اللوائح الانتخابية، الصادر بتاريخ 17 ماي 2021، الجريدة الرسمية عدد **6987**.
- **المراجع باللغات الأجنبية الأخرى :**

- FILIP KOSTELKA, LUKAS LINEK, JAN ROVNY, MICHAEL ŠKVRNAK. ELECTORAL PARTICIPATION AND SATISFACTION WITH DEMOCRACY IN CENTRAL AND EASTERN EUROPE. POLITICAL SCIENCE RESEARCH AND METHODS, **2025**
- LOCAL ELCTION OFFICIALS GUIDE TO REDISTRICTIND – U.S ELCTION ASSISTANCE COMMISSION V10 **2021**.
- JEAN-LUC PIERMAY, « MAROC 2007. LES ELECTIONS LEGISLATIVES DU 7 SEPTEMBRE », ECHOGEO [EN LIGNE], SUR LE VIF, MIS EN LIGNE LE 13 NOVEMBRE 2007, CONSULTE LE 22 AVRIL **2019**.
- TAMBE, ELVIS BISONG (**2017**) ELECTORAL PARTICIPATION IN AFRICAN DEMOCRACIES: THE IMPACT OF INDIVIDUAL AND CONTEXTUAL FACTORS. COMMONWEALTH & COMPARATIVE POLITICS, 55 (2).- **2017** .
- STEPHANIE NOVAK - MAJORITY RULE PHILOSOPHY COMPASS 9/10 (2014): 681–688, 10.1111/PHC3.12164
- EARLY DRAFT - MAJORITY RULES IN CONSTITUTIONAL DEMOCRACIES. SOME REMARKS ABOUT THEORY AND PRACTICE - PASQUALE PASQUINO NYU-CNRS - COLLEGE DE FRANCE 14.V.2009 .

- **بلاغات وزارة الداخلية المغربية :**
- البلاغ الرسمي لوزير الداخلية المغربي **الطيب الشرقاوي** بمناسبة إعلان النتائج الانتخابية التي أجريت بتاريخ 2011.
- البلاغ الرسمي لوزير الداخلية المغربي م**حمد حصاد** ، بخصوص إعلان النتائج الانتخابية لسنة **2016**.
- البلاغ الرسمي لوزير الداخلية **عبد الوافي الفتيت** بخصوص إعلان النتائج الانتخابية لسنة **2021**.

- **تقارير احصائية رسمية :**
- HIGH COMMISSION FOR PLANNING – LES INDICATEURS SOCIAUX DU MAROC – EDITION 2024.
- RGPH 2024 : www.hcp.ma
- RGPH 2014 : www.hcp.ma
- RGPH 2004 : www.hcp.ma